



عقود مرسوم الإمام
- نظرية الاحتمال - «1»

العِلَلُ البيِّنة
في وجه حذف الألف الليِّنة

الدكتور عبد الرحيم بن عبد السلام نبولسي

رئيس مركز الإمام أبي عمرو الداني
للدراسات والبحوث القرائية المتخصصة

المملكة المغربية

الرابطة المحمدية للعلماء

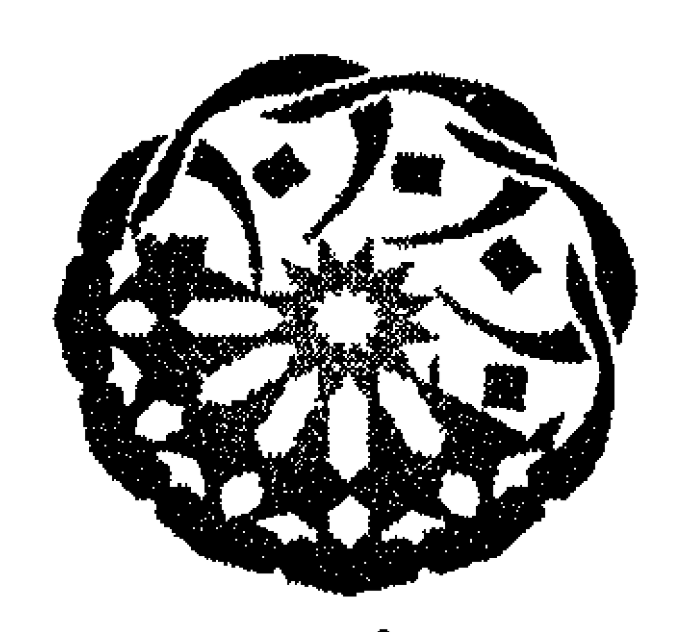


عقود مرسوم الإمام
- نظرية الاحتمال - «1»

العِلَلُ البَيِّنة
في وجه حذف الألف اللَّيِّنة

صنعة:

الدكتور عبد الرحيم بن عبد السلام نبولسي
رئيس مركز الإمام أبو عمرو الداني
للدراسات والبحوث القرآنية المتخصصة



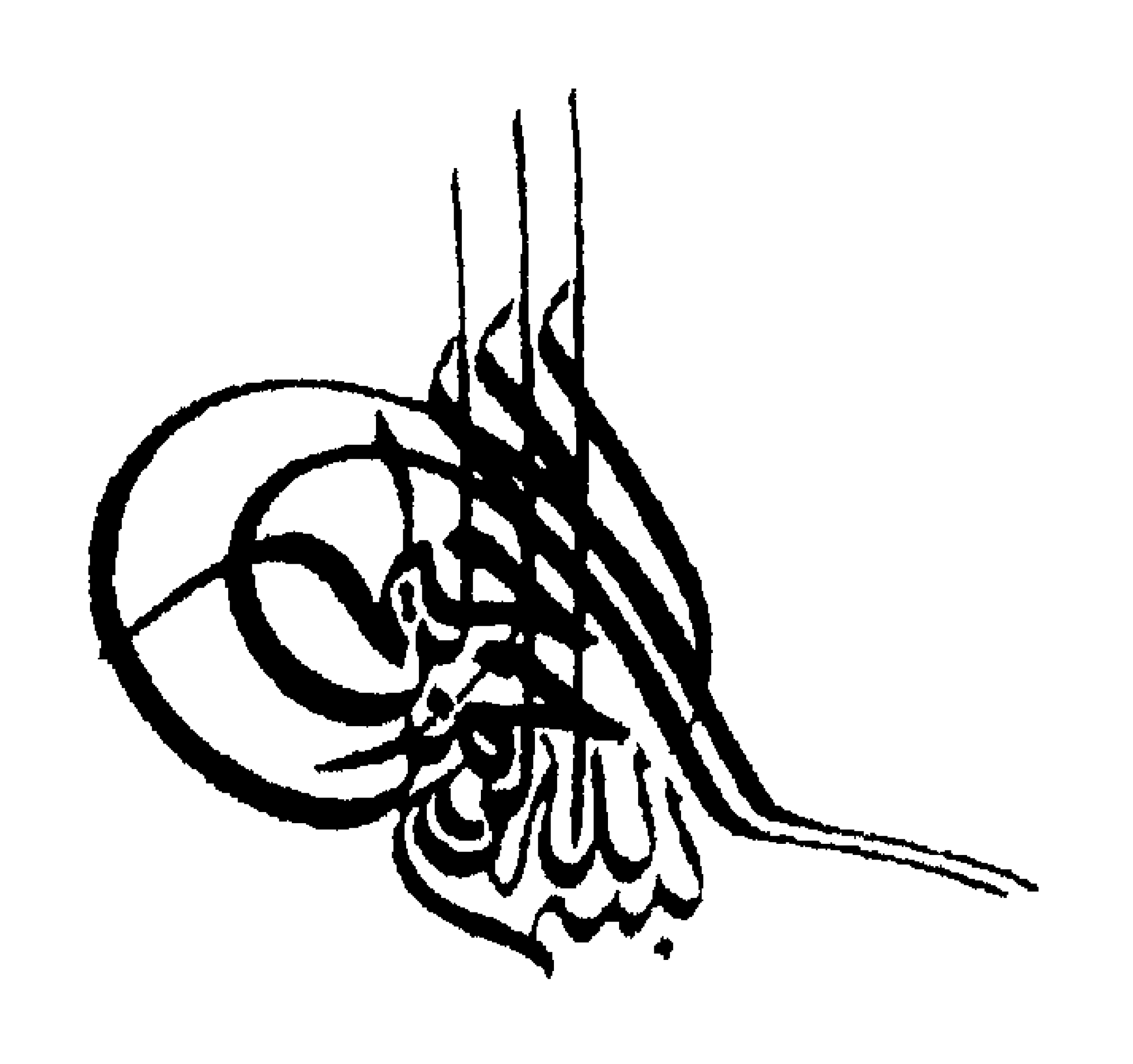
مركز الإمام أبي عمرو الداني
للدراسات والبحوث القرآنية المتخصصة

مركز الإمام أبي عمرو الداني
للدراسات والبحوث القرآنية المتخصصة

تجزئة الزيتون رقم 1، حي أمرشيش، أمام كلية الحقوق. مراكش – المغرب–
البريد الإلكتروني: addani@arrabita.ma
هاتف: 07 03 33 24 05 / فاكس 07 05 33 24 05

سلسلة: علوم مرسوم الإمام - نظرية الاحتمال - (1).
الكتاب: العلل البيّنة في وجه حذف الألف اللينة
المؤلف: أ. د عبد الرحيم بن عبد السلام نبوليسي
عدد النسخ: 2000
الطبعة الأولى: 1431هـ - 2010 م

الإيداع القانوني: 2010MO2454
ردمك: 978-9954-1-9467-6
الطبع: دار أبي رقراق للطباعة والنشر – الرباط
الهاتف: 0537207583/الفاكس: 0537207589



تقديم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعد،

فمن المعلوم أن القرآن الكريم حظي في تنزلاته الأولى إلى جانب حفظ القلوب بحفظ التدوين، إذ لم تنفك الكتابة أبدا عن الحفظ، بل سارت معه جنبا إلى جنب في سائر ظروف التنزيل ومختلف أطواره ومراحله، على الرّغم من قلة مواد الكتابة، وندرة وسائلها آنئذ.. وهو ما فطن له أهل هذا الفن حين حددوا عنصر الكتابة إلى جانب الحفظ وصحة السند ضابطا من ضوابط القراءة الصحيحة.

ولارتباط القراءة بخط المصاحف، تتبّع القراء هجاء المصاحف ومرسومها، وميزوا في مؤلفاتهم بين متواتر القراءات وشاذّها، ووقفوا على هيئة مرسوم نظم القرآن، وخاصة تلك الحروفُ التي تميزت بزيادة أو حذف أو بدل.

ولا يخفى أن النحاة العرب، أمثال الخليل بن أحمد(ت 175هـ)، وسيبويه(ت 180هـ)، وابن جني (ت 392هـ)، قد وضعوا أصول

النحو، واعتنوا بتقعيد قواعده، وتأصيل مسائله، وأولوا عناية بالغة لتصنيف الحروف، وكيفية نطقها ورسمها، وإدغامها وإبدالها، وحذفها وتشديدها، وسطروا في ذلك فصولا ضافية، في رسم الهمزة أوّلا ووسطا وطرفا، وتمييز الفوارق الصوتية بين صورها، والحذف والزيادة، والفصل والوصل، ورسم تاء التأنيث مربوطة ومبسوطة، وحددوا المجهور والمهموس من الأصوات، وأبدعوا في ذلك قوانين سار عليها من جاء بعدهم من النحاة والقراء.

وقد كان ذا سَنَنهم أيضا مع الألف اللينة ــ وهي ألف تلين وتضعف عند تصريفات الكلمة ــ حيث نجدهم وضعوا قواعد مقننة في رسمها متوسطة، ومتطرفة، ورسمها في الكلمة بأقسامها؛ في الفعل، والاسم، والحرف، والاسم الأعجمي، ورسمها في الأسماء العربية، وفي الأسماء المبنية، ورسمها في الأسماء المعربة، وغيرها من الموارد التي ترد فيها. وتتبعوا أوجه حذفها، وعلل هذا الحذف.

ومما يبرز أهمية موضوع هذا الكتاب الذي نسعد بتقديمه ضمن إصدارات مركز أبي عمرو الداني للدراسات والبحوث القرائية المتخصصة بالرابطة المحمدية للعلماء، كونه يدرس، بتطبيقات عملية بمقلة الخريت، مواضع وصيغ ورود الألف اللينة في آيات القرآن الكريم، ويقدم

بعضا من أوجه العلاقة العضوية بين اللغة العربية والقراءات القرآنية، في أبنيتها الفرشية، وأصولها الأدائية، ناهيك عن الإسهام التيسيري الواضح للكتاب الذي بين أيدينا في تسهيل فهم النصوص المكتوبة، وفي مقدمتها نصوص الكتاب والسنة، وكذا الإسهام في تيسير القراءة الجهرية لها، وتجاوز اللحن في الحالتين معا.

وقد بذل الأستاذ الدكتور المسنِد عبد الرحيم نبولسي، رئيس مركز أبي عمرو الداني للدراسات والبحوث القرائية المتخصصة في مؤلفه القيم هذا الموسوم بـ "العلل البينة في وجه حذف الألف اللينة"، جهدا مباركا في دراسة متعلقاتها، ورصد مظان انحذافها، بعد أن قسم الألفات أربعة أقسام: 1- ألف الوصل، 2- ألف الأصل، 3- ألف المطل، 4-ألف العدل، موضحا عللها البيّنة، وما يرد عليها من الوجوه المحتملة، وبيان الخلف القرائي فيها، سالكا بتمكن بيّن مسلك السبر والتقسيم في تحقيق المراد، مع تحديد أوجه التقديم والتأخير فيما بينها، مع إحصاء دقيق للاحتمالات، مستشهدا بأدلة من القرآن الكريم، وأقوال من الشعر العربي، حاشدا من المراجع الحية المطبوعة والمخطوطة زمرة طيبة، منتقيا زبدها ومستشهدا بالبليغ من لغتها وأمثلتها.

أسأل الله عز وجل أن يجزل مثوبة صاحب هذا العمل، كما أسأله سبحانه أن ينفع بهذا الكتاب، وأن يجعله في ميزان حسنات راعي العلم والعلماء مولانا أمير المومنين جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

أ.د أحمدعبادي

الأمين العام للرابطة المحمدية للعلماء

ملخص القول

الرسم القرآني حاكم على الرسم القياسي

القياس لا يدرك إلا بالنظير، فإذا سرى القياس إلى ما لا يدرك له أصل، ولا يُتصوَّر له منتهى، لم يلج مسمعَ التقابل، ولم يسلم له منطق المقايسة، كالعلاقة بين الحد والمحدود؛ فالأول ضابط للآخر، ومنه مُحصَّل تعريفه، وهذا النوع ليس يُحد إلا من خلال الإضافة إلى منطوق لفظه، وهو متلو القرآن، وما سبيله إلاَّ التأمل الذي هو أغيى غايات العلم، فهو الشاهد على ما لا يدرك بما يدرك.

ومن أوتي نظراً يرصد به تلك المواقع، لاحت له آيات بينات مُكّنٍ منها صدرُ من أوتي علماً.

والله ولي الصنع والخِيَرة.

مفتتـــحات

الأول: "الحرف مفحص العلم".

الخط بصر اللفظ، وتعاقبا بين اللافظ والراسم لتبليـــغ الـــبلاغ، ولتمكين المقتصد من الإدراك، الأصم بالإبصار، والأعمـــى بـــالجهر أو الإسرار، ثم لتوتير الآخِرين بأخبار الأولين وضع الكتاب الأول، ثم لنقل عن جمع يستحيل نملُ أولهم وآخرهم إلى من يُتَغـــيَّى إسماعه، ممن بعدت عليه الشُّقة من قبلُ ومن بعدُ، ولِما كان بالفعل ولمـــا يكـــون بـــالقوة ابْـــتُدع الكَـــتْبُ.

وتلك عِلَلٌ لسَنَن جرت على أمر قد قُدر، شأنَ جاريات السَّنن، فاقترن الحرف- رسمه ووسمه - بتهذيب معلوم هذا الإنسان مُذْ حلَّ في الأرض، مستخلَفاً فيها، مضارِعاً لمواقع النجوم المترجَم في الإرسال الإلهي للرسل بما به كمال العلم وجماعه.

فما نَصُّ التوحيد إلا بلفظه، وما نَسْخ الهدي في مُنزَل الكُتُبِ إلا برسمه.

فهو ضريب العلم وقسيمُه وبه يرصد، وبالعلم يُعرف حَدُّ الحرف ومذهبه وبه يسرد.

فتلازما وتساوقا؛ فلا تصور للحرف إلا بالعلم، ولا تصوير للعلم إلا بالحرف.

فلا العلم ينبغي له أن يدرك الحرف، ولا الحرف سابق العلم، وكل يُمِلُّ على قدر.

ثم شاء الله أن يكون الختم مبْدءاً في رسالة الختم، وفي كنهه خارقة؛ إذ جُعل باب العلم بأسرار الكُتُب ومذهبه في مَن آيته أن لا يخط الحرف بيمينهﷺ، وأولُ الاعتبار، لأولي الأبصار.

وأولى دلائل آياته إشارته بكمال التصوير في هجاء الحرف إلى الكَتَبَة. وهذه أولى النذر لمن يرى قطع ما أمر الله به أن يوصل، بتغيير هجاء ما أُصِّل، ثم وقع التكميل بآخر التنزيل، وكان وعد الله سابقاً بأنَّ عليه جمعه وقرآنه، وما تكفَّل به الحفيظ البرّ، لا يغالبه فاجر ولا برّ.

وحُقِّق وصف الوحي بالقرآن والكتاب، لينأى عن الفهوم الغَوْلُ والارتياب، فهو قرآن لتلاوته بالشفاه مضمومةً مجتمعة؛ إذ القَرْء والقَرن بمعنى الضم والجمع والتتبع والتلفظ، وهو دليل تثبيته في الصدر.

وهو كتاب لجمع حروفه وضم بعضها إلى بعض؛ إذ الكَتْب: التقييد والعقد والجمع والضم أيضاً، ولا يتصور رسم حرف إلا باجتماع الأنامل على ما يُخط بمثله، وهو دليل تثبيته في السطر.

ففي الوصفين طريق مَهْيَعٌ من طرائق الإشارة إلى تكفُّل مُنزِله -سبحانه- بحفظه على مقتضى الوصفين.

وعلى هذا، فالمتكلِّم في المرسوم، كالمتكلِّم في المتلو؛ إذ هو هو، ومن صورته لفظه.

وقد سيق إلينا النذير بما فيه مزدجر، وحمل إلينا إيجاب الاتِّباع، بدلائل تَمنُّ الابتداع، من أعلام سابقين، ثلةٍ من الأولين، كالإمامين مالكٍ وأحمدَ، ونقل ثلة من الآخرين الإجماع على ذلك، ولم يرصد خلاف لمالك؛ إلا ما نيط بمزاعمَ ومدافعاتٍ لا تنهض علتها بحكمها.

﴿ أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِۦ كَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ وَاتَّبَعُوٓاْ أَهْوَآءَهُم ﴾ (محمد ﷺ 15).

ثمّ نيط بالكتابة التطوير، تحسيناً وتجويداً، على ما يقتضيه عنصرها، على مراد التنميق والتلفيق، لا على مراد التحقيق والتصديق؛ إذ التصديق حاصل بتمام تدوين النص القرآني بدءاً وختماً.

وما تمّ حدّه لا يقبل التفوّت عقلا، إلا ما عرف بالتنويع في رسم ذات الحرف بسيطاً ثم مركباً، على أنماط تجميلية، درج عليها الكتبة في الأقاليم، حسب طبائع الظعن أو الإقامة.

بيد أنّ المجاورة تفيد التطبيع أو الانطباع أو المقاربة، والمقاربة تُفضي إلى المناظرة، والناظر يتحمّل عن المنظور إليه عادة؛ لأنّ المجاورة سلطان، ولو في "جُحر ضبّ خرب"، أو في "بِجاد مزمَّل".

فذهب الرسم (الخط) شَماطيط، معْ ثبوت أصله، ثم رأوا بعد حين أن ينقاس ما صنعوا، فعاجوا قائسين، ثم رموا صنيعهم هذا على ما وسعه أو كاد، و لم يُهطِعوا ناظرين إلى أن المقيس أصل للمقيس عليه، وأبعد حجية، فاستحال الجزء كلاًّ، وانعكس الفرع أصلاً.

الثاني: اللّفظ بين الرسم والوسم.

كذلك، ولأنّ اللفظ اللغوي -منطوقا ومرسوماً- كان حظّ الاعتناء به منطوقا أوفرَ منه مرسوماً، ولا أزعم إهمال جانبه، لغناء صاحبه، لا بل خطّت له الخطط، وقُسمت له الأعطيات دون شطط، أعني ما انقاس في بابة الخط.

أما السابق الذي عليه رسم الوحي، فقد وسعه الإحصاء والعدّ، ومن الحركات فتح وشدّ، وإنما أعرضَ وجهُ العلة عنه، ونـاء بجانبه، وازدُري بصاحب ذاك وطالبه، حتى لكأنه يصف عنْقاء مُغرب، أو يطلب بيض الأنوق فيُغرب.

وغيضَ الاحتجاج لهذا المذهب، حتى لكأن آتيَه يمتحُ عن كنز من كنوز الجاهلية، أو يترجمُ عن نقش أحجارٍ بابلية.

فأقدمت رغبةً، ثم أحجمت رهبةً، وغدوت كالتي تحسَب كِلاَ الفرْجين طريقَ الحَيْرة، خلفُها وأمامُها.

ثم دعاني داعي التّوقُّل، لأُنْمِيَ ما قررت، وأبوح بما حررت وأسررت؛ لأن العلم باللغة – رسماً ولفظاً – كالشيء الواحد، حتى إذا انفكَّ مبنًى ارتبط معنى.

فيستحيل جُمَّاع الآداب، على من أخلَّ بعلم هذا الباب، وكيف يفرَّقُ بين الليل والنهار، تغنِّياً بأحدهما، وليس ذلك من طبيعة الأشياء، أم كيف يُهمل ذو اللغة عللَ الإعراب والبناء!؟.

لأجل هذا جعلت الكَتْب في المرسوم وعلله باباً أطلع منه على أسرار لغَى التتريل، ليكمل النظر في الجهتين، ويجري على سَنن الخلق، من كل شيء زوجين اثنين.

ففي الجمع بين طرفي اللغة – أعني الرسمَ واللفظَ – تحصيلُ عين المعارف، إذ جُعِل كمالُ العلم بهذا، تحقيق ما عليه أولو العلم بالرسم تصديرا وتقديرا، وما عليه أولو العلم باللفظ ترتيلا وتحبيرا.

ثم إذا علمت هذا، فاعلم إثره أنَّ ارتباط اللغة بالقرآن ارتباط لا يفصمه زعْم التخصص، وأنَّ التبريز في هذا لازم عن إتقان ذاك.

وخير ما خُدم باللغة كتابُ الله، الذي هو حافظ منتخبها ومصطفاها، وهو سبب تميزها في منماها، ولو استُحضر ما حُجب في أثناء الوضع والتقعيد، لانفكّت العقد ولانمحى التعقيد، ولكن (لأمر ما جدع قصير أنفه).

الثالث: دلائل التنقيح.

الناس في الرسم فريقان:

فريق ودَع القول فيه، والعمل على مقتضاه، بدعوى التقديس، المضارع للتعريس.

وفريق يرى التوفيق في التوقيف، واتخذ منه سدّا، أقام بينه وبين الفهم الصحيح ردما، حتى غدا التوهم علة، والتكهُّن خُلة.

ولما رأيت القوم في ذلك بين دَالف وحَاب، إلا من خطِف الخطفة مخافةَ الشهاب، غضضت طَرفي، وعلوت طِرفي، أخاتل الشعاب، فاقتحمت هذا الباب، مستفتحاً بتقدمة جلوت فيها اعتقادي، وما الذي عليه اعتمادي.

أعقبها بيان حاجة العربية إلى القراءات القرآنية في أبنيتها الفرشية، وأصولها الأدائية، لكمال بناء العربية.

تلا ذلك دراسة الألفات، وقدمت وضعا، لتقدمها طبعا.

وعرضت الحرف الذي يتضمن الألف، وخرَّجت انحذافه في مظانه، وفصلت الخلف فيه، إن جرى عليه، وأشرت إلى كل من أشار إليه بعلة، وبيَّنت الخلف القرائي فيه، والعمدةُ في ذلك الشاذُّ لا المتواتر، لأنَّ البحث فيه، فإن جاراه شيء من متواتر الحرف لم أضِنَّ بذكره إذا تعلق به النظر، ممالأةً لظواهر التعليل، وأبنية التحليل، وجعلت الاحتمال للوجه علةَ الانحذاف في مُحتمِله، سواء أكان ذلك الوجه بنية أم صوتا.

ثم سلكت من مسالك التعليل، السَّبْرَ والتقسيم؛ للحاجة إليه في التقديم والتقويم، ولأنه ألصق بالباب من سائرها، ثمَّ لأنَّ هذا الباب يرد عليه من الوجوه المحتمِلة، ما لا يعلم قدره إلا الذي كابده.

وكذلك أحصي الاحتمال، ولا أغفُل عما يرد على ذلك الاحتمال، ثم أسبُره، لأدخله في عموم المراد، أو أخرجه ليصفوَ الحكم من التداخل، مستدلا بما قَوي عندي وجودا ووجوبا، أو مستأنسا بما قد يكون فيه وجْهٌ من وجْهٍ.

تُضَارِعُ ذلك كلَّه ملاطفاتٌ لبعض فحول اللغة، وإن لم أَقْوَ على ذلك، لكون ذلك، أهول المسالك، ولكنني ألقيت معاذيري على وجوب البيان لحينه، وكان غنائي أن اطلعت، وحرَّرت ما قررت، وأفدْت من

الأساطين الأولين، ما أنا لهم به في رِقٍّ ممدود، وتلك حلية طالب العلم في سائر العهود، يقر بالفضل لمن تقدَّم، ويناقش الرأي ليغنم؛ إذ لا حَجْر في التعليل، ولا ضيْرَ في التحليل، فالشرط رسوخ القدم، وسبْر الفِهَم، للإزجاء بعلل قد تحتمل الجواز أو الإيجاب.

وعلى الله قصد السبيل، وعنده حسن المآب.

الرابع: اقتراح قَسم ألف الباب.

جعلت الألف على أربعة أقسام وأسميناها:

1. ألف الوصل.
2. ألف المطل.
3. ألف العدل.
4. ألف الأصل.

وفسْر ذلك أنّ ألف الوصل - كما لا يخفى - وُصلة إلى المتعذر ابتداء، واجتزأت بدرسه في:﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ﴾ لِمَا استشكل من انعدامه فيها، وبيَّنت مرد ذلك فيه، وخرَّجت علّته، وسمّيتها بألف الوصل، بدليل المحمول عليها، وهي علامة الوصل النائبة عن الهمزة المنعدمة صورتها إلا في النطق بدءا، ولذا جرى الحديث عنها من جهة أنها ألف مُختَلَفٌ في علّة حذفها لا الهمزة، أما الهمزة فحكمها ثابت مدلل عليه بدءا ودرجا كما هو مقرر.

وكذلك فالذين تحدثوا عن انحذافها في لفظ ﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ ﴾ إنما تحدثوا عن الألف الحاملة، أما من حيث كونُها همزة فلم يُختلف فيما قُسم لها، وحكم به عليها في الدرْج والبدء، فنسأل الله حسن الفهم في الختم والبدء.

وألف المطل، شققت اسمها من صفتها، فهي مطل حركة الفتح قبلها ولابدَّ؛ لأنها ليست إلا كذلك؛ إذ المطل نقيض الأصل، لجواز الاستغناء عنه بمقتضٍ، وقد وصفته في الاسم الأعجمي، لِتَعداد التصويت به مرتجلاً، أو منقولاً.

وألف العدل، يعدل بها عن صوت مناقض لها أو مقارب، كالإضجاع، وبينَ بينَ، وتعاقبَ هذا فيما سميته كذلك، لإمكانه فيه سماعاً أو قياساً، ناقشت فيه – لتبْيينه- الحروفَ التي للمعاني.

وأما ألف الأصل، فهي كذلك، حيث هي أصل في بنية الكلمة، لا ينماز نوع الصيغة بدونها، وجعلت المثالَ الجمْعين السالمين: ﴿ الْعَٰلِمُونَ﴾ و﴿ الْحَٰفِظَٰتِ﴾ والملحق بهما.

القسم الأول: ألف الوصل.

اتفقت المصاحف على إثبات ألف الوصل الساقطة من اللفظ في الدرج إلا مستثنيات خمسة، حذفت منها اتفاقا، وسأقصُّ خبر ما يُهمني أمره منها، وهو: البسملة العامة التي في فواتح السور، والتي في سورة النمل.

1- القول على علل حذف ألف"بسم" من البسملة:

نقول: حذفت هذه الألف لكثرة دورانها، فهي مفتتح كل سورة، فاطرد فيها ذلك، وألحقت بها التي في أجزاء النمل، إتماما لموضع التوبة؛ لينساق عدد البسملة مع أعداد السور.

ثم إنها قرئت" بِسُمَى اللهِ"(1) بزنة " هدى" في الشاذ، وهي لغة في الاسم تعضُدها القراءة، وفي حذف الألف إشارة إلى هذه القراءة التي هي إحدى لغاته من دون همز وصل، وهي: سِمٌ، وسُمٌ، وسُمى.

(1) - بصائر ذوي التمييز75/2، التاج: سمو.

شاهد الأولى: باسم الذي في كل سورةٍ سِمُهْ[1]

قد وَرَدَت عـلى طـريق تَعلَـمُهْ

شاهد الثانية: وعـامُنا أعـجبنا مُقَـدَّمُهْ

يدعى أبا السمح وقد خـاب سُمُهْ[2].

شاهد الثالثة: والله أسماك سُمى مباركـاً

آثـرك الله بـه إيثـاركـا[3].

وأنشد المبرد [4]:

فدع عنك ذكر اللهو واعمَد لمدحة

لخير مَعَدٍّ كلِّها حيث ما انتمـى

(1) – بضم السين وكسرها، والضم لغة قضاعة. المقتضب 221/1، المنصف 60/1، اللسان:سمو.

(2) – قال ابن السكيت: وأنشدني الكلبي، ثم ذكره. إصلاح المنطق 134، وانظر المنصف 60/1.

ويروى:　　　　....وقرضاب سِمُه

سينه مضمومة ومكسورة.

(3) –.للنواح هياب بن خالد الأسدي، معجم الشعراء 30، و"سُمى" على وزن هُدًى، وأصله "سُمَوٌ"، قلبت الواو ألفاً لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها فصارت "سُما"، فالتقى سكون الألف وسكون التنوين، فانحذف الألف من الرسم، فرسم "سُمًى".

(4) – المقتضب 230/1، المنصف 60/1.

لأعظـــمها قدرا وأكـــرمها أبـــا
وأحسنها وجْها وأعلنها سُـــما

فحذف الألف على هذا استنادا إلى بعض لغاته.

2- شرط الحذف.

يُشترط أن لا يذكر متعلقُ الباء لا متقدِّما ولا متأخرا، فإن ذكـــر متقدما نحو: "أتبرك باسم الله"، أو متأخِّرا مثل: "باسم الله أســـتفتح"، لم تحذف.

وكذلك تحذف مقتصرة على اسم الجلالة دون الوصفين الجليلين، كما في قوله تعالى: ﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْرِيْهَا ﴾ (هود41).

وأطلقها ابن قتيبة[1].

(1) – أدب الكاتب 215، وانظر كتاب الخط للزجاجي 22 ونثر المرجان 34/1.

وجوز الكسائي حذفها مضافةً إلى سائر الأسماء والصفات كما في الهمع[1].

وخالفه الفراء[2] معللا اقتصار حذفها مع اسم الله بكثرة دورها معه، واشترط لذلك دخول الباء دون سائر حروف الجر، نحو: "كاسم الله"، ولأنها لا تنفصل.

وحذفت أيضا: لانعدامها من اللفظ.

وفيه تنبيه على جريان الاختصار في الرسم، كجريه في اللفظ إذا:

أ- كثر دوره.

ب- وعلم مكانه.

ج- وأمن اللبس فيه.

(1) – 2/ 236. وللكسائي كتاب في الهجاء: (إنباه الرواة 2/ 271، وانظر باب الهجاء لابن الدهان ص10).

(2) – المعاني 2/1.

تكمـــــيل:

ويمكن أن نقول: حذفت الألف لوقوعها قبل ساكن صحيح وهو السين، فاجتمع ساكنان: الألف وهي سرمدية السكون، والسين الساكنة - على غير قياس اجتماع السواكن -؛ لأن الألف صـــوريَّةٌ متوهَّمـــة، يُنْبيك بها ثباتها انفرادا، وسكون السين منطقي ملفوظ، (فابتدعت علة بين الصوت والصورة).

فألحقت هذه العلة الخطية بالعلة الصوتية، وأُعطيـــت حكمَهـــا، فأُجري الرسم على اللفظ.

ويطرد ذلك في باب ما يكثر دوره، قياساً على ما سُمع، مثـــل قولهم: (لم أبَلِه)، يرى الخليل[1] علةَ الحذف هنا كثرة الحذف في كـــلام من زعم النقلَ عنهم.

الغايـــة: ترشيح العلل وترتيبها

1) مجيئه على أصله في المرسوم.

2) الاختصار لكثرة الاستعمال.

(1) – الكتاب 405/4.

3) احتماله للقراءة.

4) حمله على بعض لغاته.

5) موافقة المرسوم للملفوظ (علة سماع).

وبعد، فهذه علل اعتبارية معرِّفة، مستقراة من الوضع بعد الوقوع، أمكن تعددها لبعدها عن العلل العقلية.

وإنما وصفناها بالعلل لكونها موجِبة ولقوتها على السبب، ولو قلنا بأنها مجوزة لرجعنا إلى أنها سبب، وذلك رَجْع بعيد؛ لأنَّ فيه انتقاضَ ما أشرنا إليه.

3- تتمـــيم:

وأما مد رسم الباء إلى أعلى بقدر نصف ألف، فلتعويض ألـــف الاسم المحذوفة لما تقدَّم؛ استدلالا بما بقي على ما خفي.

أو نقول: لما شرفت بالبدء، ابتدأت بالتشريف؛ لكونها مـــستهل الخط الشريف.

وللفائدة نظمت أبياتا تدور في ذكر علل الحـــذف، والتعـــويض، والقدرِ في ذلك.

والخلف في الباء التي في البسملهْ
من جهة الطول وما قد حُد لهْ
والألف التي في الاسم ينحذفْ
ملفوظُها كذاك في الرسم عرفْ
تعليلُه وطولُ بائه التي
أبدت بهاءَها وحُسنَها الفتِي
وعللوا الحذف بكثْر الدوْرِ
لكونها في بدء كل السُّوَرِ
عدَا براءة وعوضت بما
توسَّط النملَ لأمر عُلما
وقيل في الأجزاء بالتخيير
وعكسَ ذا نراه في التحرير
أخراهما احتمالُه لما قُرِي

بـــزنة الْ" هُـــدى" شـــذوذاً فـــدُري

وهـــذه إحـــدى لغاتـــه الـــتي

زادت علـــى العـــشر ثمـــان وقّـــت

بـــشرط أن لا يـــذكر التعـــلـــقُ

تقـــدما تـــأخرا واتفقـــوا

ســـوى القتيـــبيّ حكـــى الإطلاقـــا

كـــذا الكـــسائيُّ رأى اتفاقـــا

وخـــصَّها الفـــرا مـــع اســـم الله

واشـــترط البـــاء لا كاســـم الله

وقيـــل طـــولُ بائهـــا دليـــل

لحذفـــه مـــن لفظهـــا تكـــميل

وقـــدَّروا الطـــول بنـــصف الألـــفِ

لكونهـــا أولَ رســـم الأحـــرفِ

فقـــابلوا لأجـــل ذا تكـــريـــــما

لمتــــــــه ومبتــــــــد تعليمــــــــا

وصــــــــلى ربنـــا علـــى النـــــــبيِّ

مــــــــعلم الكــــــتابة الأمــــــيِّ

القسم الثاني: ألف المطْل.

الأصل في الكتابة إثبات الحروف المنطوق بها لتدل دلالة خطيـــة على الألفاظ، وإنما يعرض الحذفُ لهذه الحروف لموجب الاختصار، على ما سنرى مقسَّماً ومعلَّلا.

أولا: علل حذف الألف[1] في الأسماء.

1- علل حذف ألف ﴿ الرَّحْمَـٰنِ ﴾.

اتفقت المصاحف على رسمها محذوفة الألف بعد الميم.

قال أبو عمرو[2]: وكذلك أجمعوا علـــى حـــذف الألـــف في قولـــــه: ﴿ الرَّحْمَـٰنِ ﴾ عزَّ وجل حيث وقع.

---

(1) - والبحث في قسيميها يجري.

(2) - المقنع 16.

ذكره في باب ما حذفت منه الألف اختصارا، ونقل الإجماع أيضا الأركاني في نثر المرجان[1].

قال الخرّاز:

وللجميع الحذفُ في ﴿ الرَّحْمَٰن ﴾ حيث أتى في جملة القرآن[2].

أما في الوسيلة فقد نفى السخاوي حكاية الداني لها، فهم هذا من لفظ الإمام الشاطبي في العقيلة:

واذكر ﴿ تَبَٰرَكَ ﴾ و ﴿ الرَّحْمَٰن ﴾ مغتفَراً.

قال[3]: وإنما قال "مغتفرا"؛ لأنّ أبا عمرو لم يذكرها في المقنع.

والحق أننا لا نستطيع الجزم بالنفي من لفظ الشاطبي، وإنْ فهمه بعضهم على هذا، والشاطبي غير ملوم فيما يفهم عنه، وعلى هذا بعض كبار الشراح، كالجعبري في الجميلة[4].

(1) – ج1/البسملة.

(2) – دليل الحيران على مورد الظمآن 67.

(3) – الوسيلة إلى كشف العقيلة 268.

(4) – 74/أ.

قال ابن قتيبة[1] في علة انحذاف الألف منها، وإثبات الألف واللام فيها:

وكتبوا ﴿ الرَّحْمَٰنِ ﴾ بغير ألف حين أثبتوا الألف واللام، فإذا حذفت الألف واللام، فأحب إليَّ أن يعيدوا الألف، فيكتبوا: "رحمان الدنيا والآخرة".

وتبعه على ذلك النحوي ابن الدهان[2].

أ- إذن فالعلة الأولى أنَّ الألف انحذفت صورتها في الرسم هنا اختصارا؛ وذلك لكثرة ما تكرر كتْبها قبل الفواتح، وهم لمَا كثر دوره أشدُّ اختصاراً منه لما قَلّ، وهي علة لها وجه.

ب- وأما العلة الثانية فإنها محل نظر؛ لأنَّ الجزء الذي انبنى عليه إثباتها لا تضمه كلية العلة، فلا يدخل في حدود رسم القرءان، إذ ليس فيه "رحمان" مضافة غير معرفة، وليس يشوش مقترح ابن قتيبة، فإنه على الاتساع في غير هذا الباب.

(1) – أدب الكاتب 230.

(2) – باب الهجاء 15- 17.

ج- والعلة الثالثة أن انحذاف الألف هنا إشارة إلى قراءتها ممالة في الشاذ، نسب إمالتها الهذلي[1] إلى أبي خالد، وقد أمالها قتيبة بخلفه عن الكسائي، روى ذلك ابن الجزري[2].

غايـــة:

جرى أن أسباب الإمالة عشرة فصلت في مظانها، ورجْعُها إلى مؤثرين اثنين: كسرةٍ وياء.

وقد تطلق الإمالة ظاهرةً لهجية صوتية، لا تحتاج إلى تأثير، ولا يضبطها ضابط؛ لأنها لحن عربي، واللحن العربي المطبوع، حاكم على القياس الموضوع.

حجتنا في هذا المذهب: أنَّ العربي لا يُستدرك على جبلته بادعاء الاستقراء الشامل وشبهه، وصُنْعِ الأقيسة، ولا يستدلُّ عليه بمذهب نِدٍّ جُبل على غير ما جُبل عليه هو؛ إذ كلاهما أصل ومذهب.

(1) - الكامل ب/85.

(2) - النشر 49/1، وانظر الكامل ب/85.

يعضُد واقع هذا التصور، سيبويهِ[1] بتصويره ذلك الواقع، قال:

واعلم أنه ليس كل من أمال الألفات وافق غيرَه من العرب ممن يميل، ولكنه قد يخالف كلٌّ واحد من الفريقين صاحبَه، فينصب بعض ما يميل صاحبه، ويميل بعض ما ينصبه صاحبه، وكذلك من كان النصب من لغته، لا يوافق غيرَه ممن ينصب، ولكنّ أمرَه وأمر صاحبه كأمر الأولين في الكسر.

فإذا رأيت عربيا كذلك فلا تُرَيَنَّه خلط في لغته، ولكن هذا من أمرهم.

علق السِّيرافي[2]على هذا بقوله: يريد أنَّ أمر العرب في الإمالة لا يطرد على قياس لا يخالفونه، وكذلك ترك الإمالة لا يطرد.

قلت: لمثل هذا أمالوا "الحجَّاج" اسما على غير قياس.

وعُلِّل[3]بحمْله على الأكثر؛ لتحقق ذلك في كلامهم.

(1) – الكتاب 125/4.

(2) – شرح الكتاب 502/4.

(3) – انظر الكتاب 127/4.

والكثرة علّة مجوزة غير موجبة للإمالة، وما كانت الكثرة علتَه، لا يطرد في نظائره؛ إذ لا ضابط للكثرة.

فالإمالة لغة هوازن وسعد بن بكر، وبكر بن وائل، وهي لهجة عامة أهل نجد، من تميم وأسد وقيس[1]، يعدلون إلى الإمالة في اللفظ ليسهل التصويت به؛ لأن التحدُّر أخفُّ على اللسان من التصعُّد، فتتبعوا الألفاظ يتطلبون التخفيف فيها ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا.

قال سيبويهِ[2]: الإمالة أكثر في كلامهم.

وعنه[3]: ...فأرادوا أن تقع ألسنتهم موقعا واحدا.

وإمالة هذه الكلمة قراءة رواها ألصق أصحاب الكسائي بالكسائي، وأنجبُهم، وآصلُهم معرفةً، وأنقدهم للاختيارات، كيف لا وقد لازمه إحدى وخمسين سنة.

ورواية قتيبةَ رواها أقطاب هذا الفن، وانتصروا لها.

---

(1) – النشر 30/2، شرح المفصل 54/9.

(2) – الكتاب 127/4.

(3) – انظر الكتاب 129/4-130.

قال أبو عمرو[1]: وقد حدثنا بعامتها شيخنا أبو الفتح الضرير.

قال أبو العلاء الحافظ[2]: هذه رواية جليلة، وإسناد صحيح، وهي من أجلّ الروايات عن الكسائي وأعلاها، وأحقها بالتقـــديم وأولاهـــا؛ وذاك أنَّ قتيبة صحب الكسائيَّ إحدى وخمسين سنة، وشاركه في عامة رجاله.

وقال ابن مهران[3]: قرأت القرآن بهذه الروايـــة، وهـــي أجـــل الروايات وأعلاها وأحسنُها.

وقال ابن الجزري[4]: لا أعلم أحداً من الأئمة المعتبرين أنكر منها شيئا.

(1) – الموضح 228.

(2) – غاية النهاية 38/2.

(3) – المبسوط:69.

(4) – غاية النهاية 39/2.

هذا من حيث روايتُها، وأما من حيث إنها لغة، فزيادة على ما ذكرته قبلُ، فإنَّ موضع الإمالة هنا هو الألف بعد الميم، والإمالة تدخل الألف كما نصَّ على ذلك سيبويه[1]، مؤصلا لهذا المنحى الصوتي قَبْلا.

غايـــة:

قلت: وغاية ذلك أن تعمَد إلى فتحة الميم فتجنح بها على نحوٍ من إرادة الكسر، من غير محض إبدال، ولابد من ذلك؛ لأنَّ الإمالة لا تتأتى في محض الألف، لتعذرِ ذلك بالسكون اللازم لها، وذلك في جميع أحوالها، وفي ما هذه علته.

تتمـــيم:

قال سيبويه[2]: واعلم أنَّ الألف إذا دخلتها الإمالة دخل الإمالةُ ما قبلها.

وبهذا يكون ما فرشته من ثالث العلل هو الوجه، إن شاء واهب العلم جلَّ وعز.

---

(1) – الكتاب 4/ 130.

(2) – الكتاب 4/ 126.

ثانيا: القول على علل حذف الألف من الأسماء الأعجمية.

أ- حذفها بين الاستعمال والاستثقال.

تحذف ألف الاسم الأعجمي كثيرِ الاستعمال اتفاقاً.

قال أبو عمرو[1]: واتفق كتَّاب المصاحف على حذف الألف من الأسماء الأعجمية المستعملة، نحو: ﴿إِبْرَٰهِيمَ﴾ و﴿ إِسْمَٰعِيلَ ﴾ و﴿ إِسْحَٰقَ﴾ و﴿ هَٰرُونَ ﴾ و﴿ عِمْرَٰنَ ﴾ و﴿ لُقْمَٰنَ ﴾ ، وشبهها.

علة أبي عمرو في الحذف هي الاستعمال، وأما ما لا يستعمل فإنهم أثبتوا ألفه.

قال[2]: فأما ما لم يستعمل من الأسماء الأعجمية فإنهم أثبتوا الألف فيه، نحو: ﴿طَالُوتَ ﴾ و﴿جَالُوتَ﴾ و﴿يَاجُوجَ ﴾ و﴿مَاجُوجَ﴾، وشبهها.

---

(1) – المقنع21.

(2) – نفسه.

ويرى ابن قتيبة[1] أنّ الحذف فيها للاستثقال، كما تُمنع الصرفَ.

قال: تحذف الألف من الأسماء الأعجمية نحو: ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾ و﴿ إِسْمَاعِيلَ ﴾ و﴿ إِسْرَآءِيلَ ﴾ و﴿ إِسْحَاقَ﴾ استثقالاً لها، كما تترك صرفها، وكذلك: ﴿ سُلَيْمَانَ﴾ و﴿ هَارُونَ ﴾ وسائر الأسماء المستعملة.

قلت: فالعلة بينهما الاستعمال والاستثقال، وهما كالشيء الواحد لتلازمهما؛ فما كثر استعماله استثقل، فتطلّب التخفيف لذلك.

وكذلك منعت من الصرف لعدم التمكن في الكلام العربي، وإن وقعت معرفةً على أصلها في الكلام العجمي، مع أنها ليست من الأسماء العربية، فاستنكرت لهذا، واستثقلت لعدم خفتها فمنعت، ولو خفت كـ: ﴿ هُودٍ﴾ و﴿ نُوحٍ ﴾ لصرفت.

(1) – أدب الكاتب 228-229.

قال سيبــويه[1] في باب الأسماء الأعجمــية: وأمــا ﴿إِبْرَٰهِيمَ ﴾ و﴿ إِسْمَـٰعِيلَ ﴾ و﴿ إِسْحَـٰقَ﴾... وأشباه هذه الأسماء، فإنها لم تقــع في كلامهم إلا معرفة، على حد ماكانت في كلام العجــم، ولم تمكّــن في كلامهم، كما تمكّن الأولُ، ولكنها وقعت معرِفة، ولم تكن من أسمائهم العربية، فاستنكروها، ولم يجعلوها بمنزلة أسمائهم العربية، كـ: "نَهْشَلٍ" و"شَعْثَمٍ"، ولَم يكن شيء منها قبل ذلك اسما يكون لكل شيء من أمَّة، فلما لم يكن فيها شيء من ذلك استنكروها في كلامهم.

قال في العقيلة:

" والاعجميُّ ذو الاِستعمال...... "[2].

تابع في ذلك الداني.

ولم يذكروا روايةَ إمالةِ هذه الحروف عن قتيبةَ، كما في الكامل[3].

وأنَّ العلّة الأولى للحذف هي الإشارة إلى أنها ممالة.

---

(1) – الكتاب 235/3.

(2) – الوسيلة إلى كشف العقيلة 290.

(3) – الكامل للهذلي: أ/88.

ب- قراءات اسم ﴿ إِبْرَٰهِيمُ ﴾.

فأما إبراهيم ففيها قراءات، متواترها اثنتان، وفيها لغىً عشر قرئ ببعضها في الشاذ:

1. ﴿ إِبْرَٰهِيمُ ﴾ وهجاه: (إ ب ر ا هـ ي م) بألف بعد الراء، وياء بعد الهاء، وهي قراءة الجمهور.

2. ﴿ إِبْرَٰهَـٰمُ ﴾ وهجاه: (إ ب ر ا هـ ا م) بألفين: بعد الراء والهاء، وهي قراءة ابن عامر بخلف عن ابن ذكوان.

3. ﴿إبراهَم﴾ (إ ب ر ا هـ م) بألف بعد الراء، وبفتح الهاء وقصرها.

4. ﴿إبراهِم﴾ وهجاه كالسابق بكسر الهاء وقصرها، وهي قراءة أبي بكرة، شاهده ما أنشده الجوهري[1]،ويعزى لعبد المطلب، أو لزيد بن عمرو بن نُفيل:

(1) – انظر الصحاح: برهم

عُذتُ بما عاذَ به إبْرَاهـــــمُ

مُستقبل القِبلة وهْو قَائِـــــم

إني لك اللهم عانٍ رَاغِـــمُ

تتمــــيم:

وفي التاج[1]:

عُذتُ بما عاذَ به إبْرَاهـــــم

مُستقبل القِبلة وهْو قَائِـــمُ

أنفي لك اللهم عـــانٍ راغــمُ

مَهْما تُجَشِّمْني فإني جَاشِــمُ

5.﴿إبراهُم﴾ وهجاه كالسابق، إلا أنه بضم الهاء.

6.﴿إبرَهَم﴾[2] وهجاه: (إب رهـــ م) من دون ألفين بعد الــراء والهاء.

(1) – التاج: برهم

(2) – التاج: برهم. وانظر المعرب 104، تثقيف اللسان 280- 281، البصائر: 6 -32.

قال الصاغاني: وروي الوصل في همزته[1].

ويُنشَد لعبد المطلب جد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم:

نَحْنُ آل الله فِي بَلْــــــدته

لم يَزل ذاك على عَهدِ ابْرَهَـــمْ

7. ﴿إبرَاهوم﴾[2] وهجاه: (إ ب را هـــ وم) بألف بعد الراء، وزيادة الواو بعد الهاء.

8. ﴿إبرَاهُّم﴾[3] وهجاه: (إ ب راهـــ م) بألف بعد الراء، وقصر الهاء مشددةً مضمومةً.

9. ﴿ إبرَاهَّم﴾[4] وهجاه: كالسابق مشدد الهاء مفتوحة.

10. ﴿ إبرَاهِّم﴾[5] وهجاه كالسابق أيضا، مشدد الهاء مكسورة.

---

(1) – انظر اللسان والتاج: برهم.

(2) (3) (4) (5)– التاج: برهم. وانظر المعرب 104، تثقيف اللسان 280- 281، البصائر: 6 -32.

فعلى هذا يكون الحذف في ألف الراء:

- أولا: للإمالة، على رواية قتيبة عن الكسائي.

- ثانيا: حملا على اللغة السادسة معدومة الألفين في الهجا.

أما الألف التي بعد الهاء على قراءة ابن عامر، فإن الانحذاف فيها لحمل وجه القصر أو الإبدال في الباقيتين، ولا ضير؛ فإن حروف المد يُقلب بعضها إلى بعض، ولأنَّ الألف قد ترسم ياء وتنطق ألفا، كما في ﴿ مِيكَيٰلَ ﴾.

قال السجستاني[1]: ... مصحف علقمة فإذا الألف والياء فيه سواء.

فرسمها بالياء يحتمل أصلها، ويحتمل قراءتها بالألف المحذوفة، أو النائبة عنها الياء.

(1) - المصاحف 105.

ورسمت في سورة البقرة خاصة من غير ياء في مصحفي العــراق والشام.

قال الجحدري[1]: ﴿إِبْرَٰهِمْ﴾ بغير ياء، كذلك وجد في الإمام.

خص بالبقرة للخلاف المعروف في ذلك بين القراء في الاختصاص بالبقرة، أو سائر القرآن[2].

فيكون الرسم على هذا تمحيض الإشارة إلى قراءة الفتح مع المطل، أعني بالألف مع الإقرار على الأصل الذي عليه الجمهور؛ لأن الأصل لا يحتاج إلى تنبيه، ثم للإشارة إلى اللغة السادسة، وهي لغة التخفيف مــن الألفين معاً.

(1) – المقنع 92.

(2) – انظره مفصلاً في النشر2/ 221.

القسم الثالث: ألف العدل.

(حروف المعاني)

يرى ابن قتيبة في باب الحروف التي تأتي للمعاني أنّ هذه الحروف ترسم بالياء، وعلق علةَ ذلك على القول بفعليتها، بدليل اتصال ضمائر الرفع، وتاء التأنيث بها، وذلك كـ "عسى".

قال[1]: تكتب "عسى" بالياء؛ لأنك تقول: عَسَيْتُ أن أفعل ذاك. قال الله عزَّ وجل: ﴿ فَهَلْ عَسَيتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ ﴾ (محمد ﷺ 23).

أو على أنها ممالة، فرسمها على شرط الإمالة، لحسنها فيها، وذاك كـ: "بلي" و"متي" و"أني".

قال[2]: لأن الإمالة فيها أحسنُ وأفصحُ من التفخيم.

ووقع إجماع المصاحف على رسمها بالياء حيث وقعت.

---

(1) – أدب الكاتب 260.

(2) – نفسه 261.

قال أبو عمرو[1]: ورسموا في كل المصاحف...﴿ أَنّىٰ ﴾ التي بمعنى: "كيف"، و ﴿ مَتىٰ ﴾ و ﴿ عَسىٰٓ ﴾ و ﴿ بَلىٰ ﴾ بالياء حيث وقعن.

وجعل علةَ اطراد الإمالة فيها الرسمَ.

قال[2]بعد أن أحصى مواقعها في القرآن الكريم: فهذا جميع الوارد من هذه الأقسام الثلاثة، قرأها بالإمالة حمزة والكسائي، وقرأها نافع على الاختلاف المذكور عنه؛ لأنها في الخط بالياء.

وفي الكامل، ما رواه الطبراني عن أبي خالد من إمالة الحروف.

قال[3]: وكذلك الحروف التي جاءت لمعنًى، إذا كان آخرها ألفا أو ياءً.

قلت: هذه الأحرف لا ريبة في اتصال علة رسمها بإمالتها كما حُقق فيما عللت به من إمالة، على حرفي التحمل، تواتر وشذوذ؛ نبتغي بالأخير تقويةَ الوجه، كما فعل بنظائرها من قبلُ، ويُفعلُ بعدُ فيما تلاها

(1) – المقنع 65.

(2) – الموضح 217.

(3) – الكامل ب/85.

مما تظاهرت فيه العلل، واستَوْسَقَت له النِّحل، طردا في باب ما أميل، أو قياسا في ما على مثله أُحيل، متجانفين لوابله، جافين عن واغله.

فأما ما استشكل رسمه بالياء من غير ما مضى في مثل: ﴿ إِلَىٰ﴾ و﴿حَتَّىٰ ﴾ و﴿ عَلَىٰ ﴾، مما لم يجدُّوا له في تطلّبِ علة تقضي له بمثل ما قضت لقسيمه من قبلُ، وإنما تداعوا عليه برسوم الأقيسة، وحاكموه إلى ما لم يروا له وجهَ حكم في مثل ما انساق في بابه؛ فنقضوا ما وقفوا عليه مذهبَهم في دعوى مخالفة ما انقاس وضعا.

وأنت لمثل هذا وذاك تتبين، حتى ينماز لك الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الأمر.

فكيف يكون عدم جواز الإمالة في هذه الأحرف دليلاً على انعدام القياس في رسمها بالياء.

ومتى حصّلت الإمالة سبَبَ ما رسم بالياء لينعكس عليه ما لم يمل، وقد جُعل غير الإمالة حاكما للإثبات على ما انحذف مما لا؟!.

هذا قد نقّحنا مناطه، وهيعنا صراطه، حتى لا يكون العلم جُحْفَةً، وحتى يكون إلى الرواية الوجهُ وعليها العملُ.

أجري هذا على مثل مذهب ابن قتيبة ومن اتَّبعه.

فأما: "على" و"إلى" و... فإنَّ القياس كان فيها أن يكتبن بالألف لأن الإمالة لا تجوز فيهن[1].

فأنت إذا تبينت ما عليه أحوم، لاح لك الوجه. فتفطَّن وزاحم بالذكاء لتفضل.

أقول: أصفقت المصاحف على رسم هذه الأحرف بالياء.

قال أبو عمرو[2]: ورسموا في كل المصاحف ﴿ عَلَىٰ ﴾ و ﴿ إِلَىٰ ﴾ و﴿حَتَّىٰ ﴾ بالياء حيث وقعن، وكذلك عند القسطلاني[3].

على أنَّ أبا عمرو في كتاب له آخرَ جعل علة رسمها بالياء: الفرقَ لا غير، ولم يشر إلى إمالتها، بل حكى الإجماع على تركها، خلا ﴿حَتَّىٰ ﴾ على ما سنبينه.

(1) – أدب الكاتب 261.

(2) – المقنع 65.

(3) – اللطائف 303/1.

قال[1]: ومما يدلّ أيضا علـــى أهـــم رسمـــوا: ﴿ عَلَىٰ ﴾ و ﴿ إِلَىٰ﴾ و﴿لَدَى ﴾ بالياء للفرق لا غير، إجماعهم على ترك إمالتهن.

وأما ﴿حَتَّىٰ ﴾، فقد ذكرها فيما انفرد بإمالته نصير عن الكسائي، ولم يتابع عليه.

قال[2]: فأما قوله عزَّ وجل: ﴿حَتَّىٰ ﴾ في جميع القرآن فإني قرأته في مذهبه بالإمالة، وكذلك رويته عنه، ونص عليه بالإمالة في كتابه الـــذي جمع فيه حروف الكسائي.

قلت: وغزا الهذلي إمالتها إلى أبي خالد والرستمي والعجلي[3].

أما ﴿ عَلَىٰ ﴾ و ﴿ إِلَىٰ﴾ فقد ذكر الهذلي إمالتـــها، قـــال[4]: روى الطبراني عن أبي خالد... و﴿ عَلَيْ ﴾ و ﴿ إِلَيْ﴾ .

(1) – الموضح 21.

(2) – نفسه 268.

(3) – الكامل ب/86.

(4) – الكامل ب/85.

وفي غاية الاختصار[1]: إمالة ﴿ إِلَىٰ﴾ عن قتيبة.

قلت: وبهذا يستدلُّ على أنَّ رسمها بالياء موافق لما يجوز فيها من الإمالة كما سبق.

وأما من لم ير جواز الإمالة في بعضها كأبي عمرو أو في كلها كسيبويه[2]؛ فإنها لم تبلغه وإن كان مؤتمنا في نقله، لكنَّ مثبت الشيء خير من نافيه.

وحكى الأستراباذي عن أبي بكر ابن مِقْسم أن بعض أهل نجد وأكثر أهل اليمن يميلون ألف "حتى"؛ لأنَّ الإمالة غالبة على ألسنتهم في أكثر الكلام [3].

يدلّك على ذلك انتصار أبي عمرو لإمالة ﴿حَتَّىٰ﴾ التي أنكر سيبويه إمالتها.

---

(1) – 531/1.

(2) – انظر الكتاب 387/3–388 و 135/4.

(3) – انظر شرح الشافية 26/3.

قال سيبويه[1]: ومما لا يميلون ألفه "حتى"...، فرّقوا بينها وبين ألفات الأسماء نحو: "حُبْلى" و"عَطشى".

على حين يرى الخليل[2] أنك لو سميت رجلا بها وامرأة جازت فيها الإمالة.

قلت: احتج أبو عمرو لهذه الرواية بحجتين[3]:

إحداهما: أنّ الألف فيها لما وقعت رابعة، وهو موضع يختص به الياء أمالها، ألا ترى أنّ كل ألف وقعت رابعة فصاعدا من أي جنس كانت فإنّ الإمالة تجوز فيها، وتكتب بالياء، فلذلك أمالها على التشبيه، فأميلت ألفه الواقعة في هذا الموضع من الأسماء والأفعال، ومن أجل ذلك كتبت بالياء أيضاً.

---

(1) – الكتاب 135/4.

(2) – نفسه.

(3) – الموضح 267 إلى 270.

أخراهما: أنه شبهها بألف ﴿ شَتَّىٰ ﴾ من حيث كانت آخر الكلمة، ولم تكن بدلا من ياء، فلذلك أميلت وكتبت بالياء كما أميلت ألفُ ﴿ شَتَّىٰ ﴾.

وكتبت بالياء على التشبيه بألف هذا الاسم المقصور.

ألا ترى أنَّ من كلامهم أن يحملوا الشيء على حكم الشيء إذا شابهه في بعض معانيه وأوجهه.

فإن قال قائل: إنَّ سيبويه قد منع من إمالتها وحكى الفتح فيها...؟!.

قيل: هذا لا يلزم من ثلاثة أوجه:

أحدها: أنَّ الكسائي قد ثبتت إمامته، واشتهرت عدالته، وقد حكى الإمالة فيها، كما رواه نُصير عنه، وهو من الثقة والضبط بمنزلة لا يجهلها أحد من علماء النقل للقراءة وغيرهم، وكذا سيبويه قد اشتهرت عدالته، وانتشرت إمامته في علم صناعته، وإذا كان كذلك صحّ أنَّ الذي روياه جميعا فيها حري بالصحة.

ولذلك قرأهما الكسائي وجمعهما في حرفه، أعني الفتحَ والإمالةَ للدلالة على صحتهما.

والثاني: أنَّ قول سيبويه هذا محتمِلٌ بالتأويل، إذ جائز أن يكون أراد بقوله[1]: ومما لا يميلون ألفه "حتى" أي: على الأكثر؛ لأنه قد يستعمل مثل هذا في كتابه كثيرا، من ذلك قوله: ...وهذا فراش فلم يميلوا. يريد: لا يميله الأكثر منهم؛ لأنه قد ذكر بعد ذلك إمالته، فقال[2]: وقالوا: ذا فِراشٌ، وهذا جِرابٌ، لما كانت الكسرة أولا والألف زائدة، شبهت بـ"نِغْرانِ". يعني في الإمالة، فأميلت لهذا.

وإذا احتمل كلامه ما ذكرنا، لم يجز أن يعترض به على رواية الكسائي وسماعه، إذ قوله لا يخالف ما بيناه.

والثالث: أنه يجوز أن يكون سيبويه لم تصل إليه الإمالة في ﴿حتى﴾ ولم يسمعها، فلذلك لم يذكرها، إذ لا يجوز أن يذكر عنهم إلا ما قد سمعه عنهم، أو وصل إليه من الثقات عنهم، ووصل ذلك الكسائيَّ وسمعه ممن تقوم عنده الحجة به من القراء العرب، فلذلك قرأ به.

(1) – الكتاب135/4.

(2) – الكتاب142/4.

وإذا كان ذلك كانت الحجة بقول الكسائي، دون قول سيبويه، وذلك أنَّ الكسائي مثبت للإمالة؛ لأنه علمها وسمعها، وسيبويه لم يعلمها ولم يسمعها، وعلى أنَّ سيبويه قد صار إلى نحو ما احتججنا به للكسائي في إمالة ﴿حَتَّىٰ﴾، وذلك أنه قال[1]: وقد قال قوم فأمالوا أشياءَ ليست فيها عِلَّة مما ذكرنا فيما مضى، وذلك قليل، سمعنا بعضهم يقول: "طُلِبنا وطَلَبَنا زيد"، كأنه شبَّهَ هذه الألف بألف "حُبْلي"، حيث كانت آخر الكلام ولم تكن بدلاً من ياء.

قال أبو عمرو[2]: فإذا كانوا قد أمالوا ألف (طُلبنا وطَلبنا زيد)، لما ذكر من تشبيهها بألف "حُبلى" من حيث وقعت طرفا كهي لا غير، وليس "طُلِبنا ولا طَلَبَنَا" على وزن "حُبلى" ولا مماثلا لها في الحركة والسكون، كانت إمالتهم ألف ﴿حَتَّىٰ﴾ على التشبيه بألف ﴿شَتَّىٰ﴾

(1) – الكتاب 127/4.

(2) – الموضح 222.

أولى وأحق؛ لأنَّ ﴿حَتَّىٰ﴾ على وزن ﴿شَتَّىٰ﴾، ومماثلة لهـا في الحركـة والسكون، فدلَّ ذاك على صحة ما قلناه، وبالله التوفيق.

قلت: وأنت بمثل هذا تستدل على ذاك، فلو بلغ أبا عمرو إمالةُ ما نفى إمالته لاتخذه ظهيرا يجادل به سيبويه فيما نفى إمالته أيضاً من نحـو: "إلى" و"على" و"لدى"؛ فإنَّ "إلى": تجوز فيها الإمالة للكسرة التي قبـل اللام، واقتس لتنضل.

القسم الرابع: ألف الأصل.

(الجمع السالم للمذكر والمؤنث)

اتَّفقت المصاحف على حذف ألف الجمع السالم للمذكر والمؤنث، كما نصَّ على ذلك الإمام الداني[1].

وقال في العقيلة[2]:

وكل جمع كثير الدور كالـ ﴿كَلِمَٰت﴾ ﴿ٱلْبَيِّنَٰتِ﴾ ونحو ﴿ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ ذُرا

ومثله في نظم المورد[3]:

وجاء أيضاً عنهم في ﴿ٱلْعَٰلَمِين﴾ وشبهه حيث أتى كـ ﴿ٱلصَّٰدِقِين﴾

ونحو ﴿ذُرِّيَّٰتٍ﴾ مع ﴿ءَايَٰت﴾ و ﴿مُسْلِمَٰتٍ﴾ وكـ ﴿بَيِّنَٰتٍ﴾

من سالم الجمع............. ....

(1) – المقنع 22.

(2) – انظر الوسيلة 293.

(3) – دليل الحيران على مورد الظمآن 68.

وذلك نحو: ﴿ الْعَلَمِينَ ﴾ و﴿ الصَّبِرِينَ ﴾ و﴿ الصَّدِقِينَ ﴾ و﴿الْفَسِقِينَ ﴾ و﴿ الْمُنَفِقِينَ ﴾ و﴿ الْكَفِرِينَ ﴾ و﴿ الشَّيَطِينُ ﴾[1] و﴿الظَّلِمُونَ ﴾ و﴿ الْخَسِرُونَ ﴾ و﴿ السَّحِرُونَ ﴾ و﴿ الْكَفِرُونَ ﴾ في المذكّر.

ونحو: ﴿ الْمُسْلِمَتِ﴾ و﴿ الْمُومِنَتِ﴾ و﴿ الطَّيِّبَتُ﴾ و﴿الْخَبِيثَتُ﴾ و﴿ كَلِمَتٍ﴾ و﴿ الظُّلُمَتِ﴾ و﴿ الْمُتَصَدِّقَتِ﴾ و﴿ثَيِّبَتٍ﴾ و﴿ بَيِّنَتٍ﴾ و﴿ الْغُرُفَتِ﴾ في المؤنث، وما ألحق بذلك من نوعَي الجمع.

فعلة حذف الألف منه كثرةُ دوره.

قال السَّخاوي[2]: ... كل جمع كثر دوره ووقوعه في الكلام، فهو محذوف الألف اختصارا، لمذكّر كان أو لمؤنث، نحو: ﴿ الصَّلِحَتِ﴾ و﴿الصَّلِحِينَ﴾؛ لأنه لما كثر وقوعه، خفف بحذف الألف منه.

---

(1)- لاتعقُّب على إيراد الداني له في السالم؛ لأنه إلحاق على مثال الصورة.

(2) – الوسيلة 293.

وابن قتيبة في مثل هذا يسوِّي بين الحذف والإثبات، ولا يرجِّح.

قال في باب حذف الألف من الأسماء في الجميع[1]:

﴿ الْخَسِرُونَ ﴾ و﴿ شَٰكِرُونَ ﴾ و﴿ الصَّٰدِقُونَ ﴾ و﴿الْكَٰفِرُونَ ﴾ و﴿ الظَّٰلِمُونَ ﴾ و﴿ الْفَٰسِقُونَ ﴾ و﴿ الْفَآئِزُونَ ﴾، وما أشبه ذلك مما يكثر استعماله، إن حذفت منه الألف فحسن، وإن أثبتت الألف فيه فحسن.

وحكى ابن الدهان[2] عن الفارسي قوله:

ومما يحذفون ألفه ألف "فاعل" إذا جمع وكان وصفا... قال: لأنه أخف، وكذا كتب في المصاحف.

غايـــــة:

قلت: تقدَّم أنَّ أسباب الإمالة ترجع إلى مؤثِّرين: كسرةٍ، ويـــاءٍ، والأمثلة التي بين أيدينا تبين ذينك المؤثِّرين، وهذان المؤثِّران يجلبان الإمالة للفظ، بغية الخفة، والانسجام في الصوت.

---

(1) – أدب الكاتب 231.

(2) – باب الهجاء 17–18.

قال[1] سيبويهِ في باب ما تمال فيه الألفات، مبيِّناً سبب الإمالة في ذلك:

فالألف تمال إذا كان بعدها حرف مكسور، وذلك قولك: "عابد" و"عالم" و"مساجد" و"مفاتيح"...

وعلل ذلك بقوله:

وإنما أمالوها للكسرة التي بعدها، أرادوا أن يقربوها منها... وبيان ذلك في الإدغام، فكما يريد في الإدغام أن يرفع لسانه من موضع واحد، كذلك يقرب الحرف إلى الحرف على قدر ذلِك، فالألف قد تشبه الياء، فأرادوا أن يقربوها منها.

تتميم:

قلت: حذفت الألف من هذه الجموع لاحتمالها الإمالة، وقد قرئ بذلك في المتواتر والشاذ.

---

(1) – الكتاب 117/4.

فـ:﴿ الْكَٰفِرِينَ ﴾: كل ما جاء من هذه الصيغة على وزن "فاعلين" في موضع النصب والخفض، معرفا أو منكّرا، فإنه ممال لأبي عمرو ودوري الكسائي، ورويس، وابن ذكوان من طريق الصُّوري، وقلَّله ورشٌ من طريق الأزرق.

وأما الأمثلة: ﴿ الصَّٰبِرِينَ ﴾ و﴿ الصَّٰدِقِينَ ﴾ و﴿ الْفَٰسِقِينَ ﴾ و﴿الْمُنَٰفِقِينَ ﴾ و﴿ الظَّٰلِمِينَ ﴾ و﴿ الشَّيَٰطِين ﴾، وما أشبهها وألحق بها، وهي في موضع النَّصب والخفض، وما كان منها في موضع الرَّفع مثل: ﴿الظَّٰلِمُونَ ﴾ و﴿ الْخَٰسِرُونَ ﴾ و﴿ السَّٰحِرُونَ ﴾ و﴿ الْكَٰفِرُونَ ﴾، وما أشبهها وألحق بها، فإنه قد روى الإمالة فيها قتيبة عن الكسائي[1].

وجملة ذلك رواية نحو: مائة وخمسة عشر حرفاً غير المكرر على وجه التقريب.

وسبب الإمالة فيها: الكسرة التي بعد الألف، في ما هو في موضع رفع، ثم تلتها كسرة والياء الداخلة في ما هو في موضع النَّصب والخفض،

(1) – انظر الكامل: فصل في قتيبة وأصحابه أ/85.

وهي أيضا من الكسرة، فتوالت الكسرات، فقويت بذلك دواعي الإمالة وحسنت.

تتمـــــيم:

ثم اعلم أن الإمالة فيما على مثال ﴿ الْكَٰفِرُونَ ﴾ من ذوات الـــراء مرفوعا، فإن للعرب مذهبا في إمالتها.

قال ســيبويه[1]: واعلـــم أن قومـــا مـــن العـــرب يقولـــون: الكافرون...عملت الكسرة عملها....

قلت: فأميلت الألف لوجود الحرف المكسور بينها وبين الـــراء، فأضعفها وإن كانت مضمومة، وحجز المنع.

وسبب الإمالة في جمع المؤنث السالم والملحق به، منه ما هو راجع إلى سبق الكـــسر، كـــ: ﴿ الْمُسْلِمَٰتِ ﴾، أو الكسر والـــياء كـــ: ﴿ الطَّيِّبَٰتُ ﴾ و﴿ الْخَبِيثَٰتُ ﴾.

ومنه ما هو راجع إلى تأخير الكسر كما في: ﴿ الْغُرُفَٰتِ ﴾.

(2) – الكتاب4/137.

فالرسم إذن دال على هذه الرخصة الصوتية، التي رُفعت علّتـــها، واستأثرت صورتُها بحكمتها، ليُستدلَّ بما بقي على ما خفي، والله يفعل ما يشاء، وإليه كنه الأشياء.

وأما ما جـــاء منه مهموزَ ما بعد الألـــف، كـــــ:﴿ السَّآيِلِينَ ﴾ و﴿خَآيِبِينَ﴾ و﴿ الْخَآيِنِينَ﴾ و﴿ الصَّآيِمِينَ﴾ و﴿ الْفَآيِلِينَ ﴾ في موضـــــع النَّصـــــــب أو الخفض، أو في مـــوضع الرَّفع كـــ: ﴿ الْهَآيِزُونَ ﴾ و﴿ التَّآيِبُونَ ﴾ و﴿ نَآيِمُونَ﴾ و﴿ فَآيِلُونَ ﴾، وما كان مثله...، فإنَّ الداني[1]على إثبات الألف في ذلك.

قلت: قد تتبعت ما قرئ منه في الشاذ ممالا فألفيته ممالا عن قتيبة إلا قليلا، فعلى هذا يكون رسمه بالحذف أولى لاحتمال الرواية.

ويظهر من تتبع الداني مصاحف أهل المدينة، وأهل العراق العُتُـــق القديمة، أنها فيها محذوفة الألف، وعلى هذا يتَّفق الرسم والرواية.

(1) – المقنع 22.

أما قولي قبلا: "إلا قليلا"، فقد استثنيت منها ما لم أقف له على رواية الإمالة وهو قليل، ولعلّ هذا التَّتبع يوضح إشارة الداني[1] في قوله: ... فوجدت فيها مواضع كثيرة... قد حذفت الألف منها.

فالكثرة هنا لا تفيد العموم، بل التخصيص، فما لم يجده في تتبعه محذوفا فهو ممَّا لم يمل، لطرد الإمالة في المحذوف. والله أعلم بالصواب.

وأما ما جاء منه ما بعد الألف مثقّلاً، كـ: ﴿ الضَّآلِّينَ ﴾ و﴿الْعَآدِّينَ ﴾ و ﴿ حَآفِّينَ ﴾، فهو ثابت الألف بلا خلاف، وذكرته وليس مذهبي، خوفَ عُروض شبهة الصيغة، وقيَّدته بالتثقيل، لتمكين الفرق.

أما عِلّة إثبات ألف الأول وهو: ﴿ الضَّآلِّينَ ﴾، فلاحتمال قراءة أيوب السختياني: ﴿ الضَّأَلِّينَ ﴾ أبدل من الألف همزة مفتوحة ليصل بها إلى النطق باللام المشددة، وهي لغة[2].

(1) – المقنع 22-23.

(2) – المحتسب 46/1، الكشف 61/1، المحرر 129/1 – 130.

فلو رسمت محذوفةَ الألف لما احتملت القراءة بالهمز، لأنها حينئذ لا يحتملها الخط، لوجوب رسمها على ألف كما هو مقرَّر.

وألحقت بها النظائر، وكذلك لوجوب المدِّ فيها وجب إثبات ألفها.

وليس يشوِّش على المعلل بهذا ورود إمالتها عن قتيبة، - فتحذف لذلك إشارةً إلى الإمالة - لقوة احتمال الرسم للحرف، على احتماله للصوت الناشئ إثر حدوث الحرف؛ لأنَّ الحرف مقطع وصوت، وهْو بذا أعم وأنفس، فقوي بذلك، فقدِّم في الرسم احتمالُ الأقوى.

وأما ما اجتمع فيه ألفان من جمع المؤنث السالم وما ألحق به، فإن الرسم في أكثر المصاحف ورد بحذفهما، سواء كان بعد الألف حرف مضعَّف، أو همزة، نحو: ﴿ الصَّـٰلِحَـٰتِ﴾ و﴿الصَّـٰٓفَّـٰتِ﴾ و﴿قَـٰنِتَـٰت﴾ و﴿ تَـٰٓئِبَـٰتٍ﴾ و﴿ فَالسَّـٰبِقَـٰتِ﴾ و﴿ غَيَـٰبَـٰتِ﴾ و﴿النَّـٰزِعَـٰتِ﴾

و﴿ النَّفَّٰثَٰتِ ﴾ و﴿ الْعَٰدِيَٰتِ﴾ و﴿ الصَّٰدِقَٰتِ ﴾ و﴿ الْمُنَٰفِقَٰتِ﴾

و﴿ سَٰئِحَٰتٍ﴾ و﴿الصَّٰئِمَٰتِ ﴾[1].

قال أبو عمرو[2]:... وقد أنعمت النظر في ذلك في مصاحف أهل العراق الأصلية، إذ عدِمت النص في ذلك، فلم أرها تختلف في حذف ذلك.

يرى ابن قتيبة أنَّ الحذف في مثل هذا أحسن من الإثبات، يعني مما اجتمع فيه ألفان، معللا بوجود ألف غير المحذوفة، بعكس ﴿ الْمُسْلِمَٰتِ﴾، فيرى إثبات ألفها لانعدام ما يخْلفها حالة الحذف، وقد سبق الكلام في هذا.

فهو بهذا يرى أنَّ الكلمة لا بد من الحفاظ على صورتها الخطية، وأن ما يجوز أن يحذف منها من غير أصولها الحرفية فلتَكراره، حتى إذا أسقط لم يكن مجحفا بهيئتها.

(1) — المقنع 23.

(2) – نفسه 23.

وفيه دليل مشروعية الحذف من الصورة، مشروطا بعلّة موجِبة أو مُجوِّزة، فإذا ثُنِّيت العلّة في الكلمة، أفلا يثنى الحذف؟.

وهو حين أراد حذف ألفٍ مما فيه ألفان لم ينبئ بأيهما أحق بالحذف أو الإثبات.

قد يقول قائل: إن ما مثل به يجري على المماثل، وهو: ﴿وَالْمُسْلِمَـٰتِ﴾، ولا ألف فيها إلا التي بعد الميم، فيقاس عليها في ﴿الصَّـٰلِحَـٰتِ﴾؛ إذ يماثلها في ذلك الألف التي بعد الحاء، لتأخرها هنا كتأخرها هناك.

قلت: لا ينقاس مثل هذا لاختلال القياس، فـ:ما فيه ألف ليس كـ:ما فيه ألفان، وهو لا يرى الحذف في المثال الأول، وليس فيه إلا ألفٌ، فكيف يكون ما لا يحذف في المثال الأول دليلا على ما يحذف في المثال الآخِر؟

فيتعيَّن على هذا إجراء الحذف في الألف الأولى في مثال ما فيه ألفان.

وإذا كان ذلك كذلك، فلم خصت الألف الأولى بالحـــذف دون الأخرى، ألِقوَّة العلة فيها؟ وإنما لزم تصريف العلتين خفة وثِقَلا، إيجابـــاً وسلباً، ليبنى على أشدِّهما أساسا.

وعلى هذا فأي الألفين ممال؟.

أقول: يجب أن تمال أخراهما لسببين:

الأول: إذا حصلت الإمالة في مثل هذا مما فيـــه ألـــف واحـــدة فمحلها هُوَ هُوَ، وهي في أصل الكلمة متأخِّرة، وتلك علة في الباقيات، وإذا تعثر بنا هذا أو تعذر فَلنا:

الآخر: تثبيت الإمالة في الألف الأولى على القول بذلك، إنما هو لكسرة اللام بعدها؛ وأنَّ سبب الإمالة في الألف الأخرى كسرة الـــلام قبلها، وكسرة التاء بعدها، فاجتمع بذلك سببان لإمالة الأخرى، تقوَّى بهما داعي الإمالة فيها على الأولى.

فإذا سلمنا بهذا انحذفت أخراهما لتشير بذلك إلى وجه الإمالـــة، وتمحَّضت أولى الألفين للإثبات، فما علة حذفها؟

نقول:

1. تحذف هذه الأولى تخفيفاً لكثرة الألفات في الكلمة.
2. لاحتمال حصول الإمالة فيها أيضا.

وللقائل أن يقول: إذا كانت العلة الأولى هي التخفيف، فقد حصل بحذف الألف الأخرى للإمالة على حدِّ قولك!.

نقول: إنَّ سنَّة الرسم أن يُبدأ من الكلمة بأوَّلها، ويثنَّى بثانيها، ويثلَّث بثالثها، على هذا إلى إنهائها، وبُدئ في هذه الكلمة على هـذا النحـو، فسبقت الألف الأولى في الخطِّ، وكان لا بد من سبق اللفظ بالكلمة قبل رسمها، فاجتمع في اللفظ بها ألفان قبل الخط، فروعي التخفيف مما حصل رسمه أولا، وهي الألف الأولى، وثبتت الأخرى لتأخّرها لفظا وخطـا، فجاءها داعي الإجناح، فانحذفت لذلك بعد انحـذاف الأولى، فـأقرت الأولى على ذلك محذوفة، كما لو اجتمعت بالأخرى غير ممالة؛ إذْ مـا كان لهم أن ينقضوا عهدهم إليها بعد حصول علـة عَيَّنـت مفهـومَ انحذافها.

وأما علة الثانية: وهي حصول الإمالة فيها أيضاً.

فللقائل أن يقول: وهل يرد على الكلمة إمالتان؟

قلت: إنَّ من أنواع أسباب الإمالة: الإمالةَ للإمالة.

كما قال سيبويه[1] في باب ما تمال فيه الألفات: وقال ناس: رأيت عمادا، فأمالوا للإمالة كما أمالوا للكسرة.

وقال الداني[2]: وأما الإمالة للإمالة فنحو: ﴿ رءا ﴾ و﴿ نئا ﴾،تمال فتحة الراء والنون في ذلك لإمالة الهمزة بعدهما، التي أميلت من أجل الياء المنقلبة ألفا، ليخرج اللفظ بذلك على طريقة واحدة.

وقال ابن الجزري[3]: ...فنحو إمالة ﴿ تَرَٰٓءَا ﴾ أمالوا الألف الأولى، من أجل إمالة الألف الثانية المنقلبة عن الياء.

قلت: وكذا في مثالنا، تمال فتحة الصاد، وهي ذات سبب واحد متأخر؛ لأجل إمالة فتحة الحاء بعدها، وهي ذات سببين؛ متقدِّم، وهو سبب وقع مشتركا بينهما، وسبب متأخر عنها.

فينقاس هذا على ذلك، إذ اللَّفظ مخلِّص بالقياس أخاه، والحق يَضِح لمن وخاه، أفلا ترى بعد هذا أنَّ العلتين في الألفين تدافعتا قوة ووجودا.

فليس هناك إلا الإقرار بحجِّيتهما في حذف ألفيهما.

وعند الله كنه الأشياء.

---

(1) – الكتاب 123/4.

(2) – الموضح 34.

(3) – النشر34/2.

الفهارس العامة:

فهرست الآيات القرآنية.

الْخَسِرُونَ	26	60–58–57
الْكَبِرِينَ	33	57
الظَّلِمِينَ	34	60
كَلِمَتٍ	36	57
إِسْرَءِيلَ	39	38
حَتَّىٰ	54	55-54-53-50
بَلَىٰ	80	46
مِيكَيْلَ	97	43
بَيِّنَتٍ	98	57
الْفَسِقُونَ	98	58
سُلَيْمَنَ	101	38
الشَّيَطِينُ	101	60–57
إِبْرَهِيمَ	123	44-40-39-38-37

إِسْمَٰعِيلَ	124	39-38-37
الصَّٰلِحِينَ	129	57
إِسْحَٰقَ	132	39-38-37
الصَّٰبِرِينَ	152	60-57
السَّآئِلِينَ	176	62
مَتَىٰ	212	46
عَسَىٰٓ	214	46
أَنَّىٰ	221	46
الظَّٰلِمُونَ	227	60–58–57
طَالُوتَ	245	37
هَٰرُونَ	246	38-37
جَالُوتَ	248	37
الْكَٰفِرُونَ	252	61–60–58–57

الظُّلُمَـٰتِ	256	57

سورة آل عمران

خَآئِبِينَ	127	62
عِمْرَٰنَ	33	37
الصَّـٰدِقِينَ	17	60-57

سورة النسـاء

قَـٰنِتَـٰتٌ	34	64
الْمُنَـٰفِقِينَ	60	60–57
نُوحٍ	162	38

سورة المائدة

سورة الانعام

سورة الاعراف

سورة الانفال

الْخَآئِنِينَ	59	62

سورة التوبة

الْفَآئِزُونَ	20	62–58
التَّآئِبُونَ	113	62

سورة يونس

السَّـٰحِرُونَ	77	60–57

سورة هود

سورة يوسف

سورة الاسراء

سورة الكهف

يَاجُوجَ	90	37
مَاجُوجَ	90	37

سورة طه

شَتَّىٰ	52	55–52

سورة الانبياء

شَٰكِرُونَ	79	58

سورة المومنون

الْعَآدِّينَ	114	63

سورة النور

الْخَبِيثَٰتُ	26	61–57

سورة الشعراء

تَرَٰٓءَا	61	69

سورة العنكبوت

الْعَٰلِمُونَ	43	19

سورة لقمـــان

لُقْمَٰنَ	11	37

سورة الاحزاب

الْقَآئِلِينَ	18	62
الْمُسْلِمَٰتِ	35	66-65-61-57
الْمُومِنَٰتِ	35	57
الصَّٰدِقَٰتِ	35	65
الْمُتَصَدِّقَٰتِ	35	57
الصَّٰٓئِمِينَ	35	62
الصَّٰٓئِمَٰتِ	35	65
الْحَٰفِظَٰتِ	35	19
الْمُنَٰفِقَٰتِ	73	65

سورة سبأ

الْغُرُفَٰتِ 37 61–57

سورة الصافات

الصَّٰٓفَّٰتِ 1 64

سورة الزمر

حَآفِّينَ 72 63

سورة غافر

لَدَى 17 49

سورة محمد

أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ	15	11
فَهَلْ عَسَيْتُمْ	23	45

سورة الحجرات

الصَّٰدِقُونَ	15	58

سورة التحريم

ثَيِّبَٰتٍ	5	57
تَٰٓئِبَٰتٍ	5	64

سورة النازعات

سورة العاديات

سورة الفلق

فهرست الأحرف الشاذة

فهرست مسائل القراءات والرسم.

فهرست علل حذف الألف اللينة.

فهرست المسائل اللغوية.

فهرست أنظام الرسم.

فهرست الشواهد الشعرية.

فهرست المصادر والمراجع.

أ- المصادر المخطوطة:

1. **ألفات الوصل:** ابن آجروم، محمد بن محمد ت723هـ، تح: د. عبد الرحيم بن عبد السلام نبولسي. (تحت الطبع)

2. **الإيضاح:** الأهوازي، الحسن بن علي ت500هـ، مصورة عن الجامعة الإسلامية.

3. **البارع في مقرإ نافع:** ابن آجروم، محمد بن محمد ت723هـ، تح: د. عبد الرحيم بن عبد السلام نبولسي. (تحت الطبع)

4. **جميلة أرباب المراصد في شرح عقيلة أتراب القصائد:** الجعبري، إبراهيم بن عمر ت732هـ، نسخة خاصة.

5. **شرح كتاب سيبويه:** السيرافي، الحسن بن عبد الله ت440هـ، نسخة خاصة.

6. **الفتح المبين في بحث الصفاقسي والسمين:** نسخة خاصة.

7. **فرائد المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التهاني:** ابن آجـروم، محمد بن محمد ت723هـ، تح: د. عبد الرحيم بن عبد السلام نبولسي. (تحت الطبع)

8. **القول الفصل في اختلاف السبعة في الوقف والوصل:** ابـن القاضي، عبد الرحمن ت1082هـ، تح: د. عبـد الرحيم بن عبد السلام نبولسي. (تحت الطبع)

9. **الكامل في القراءات الخمسين:** الهـذلي، يوسـف بـن علـي ت460هـ، مصورة عن مكتبة الأزهر، رقم 369.

ب- المصادر المطبوعة:

1. **إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر**: البنا، أحمد بن محمد ت1117هـ، رواه وحققه وعلق عليه: علي بن محمد الضباع ــ د.ط [دار الندوة الجديدة، بيروت، د.ت].

2. **أدب الكاتب**: ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم ت272هـ، تح: محمد الدالي ــ ط.1 [مؤسسة الرسالة، دمشق، 1402هـ].

3. **إصلاح المنطق**: ابن السكيت، يعقوب بن إسحاق ت244هـ، تح: أحمد شاكر وعبد السلام هارون ــ د.ط [دار المعارف، القاهرة، د.ت].

4. **إعراب القرآن**: النحاس، أحمد بن محمد ت338هـ ــ د.ط [دار العلم للملايين، بيروت، 1984م].

5. **الإمالة والتفخيم مع تحقيق كتاب الاستكمال:** ابن غلبون، عبد المنعم بن عبيد الله ت389هـ، تح: د. عبد العزيز سفر ـ د.ط [الكويت، 2001م].

6. **إنباه الرواة على أنباه النحاة:** القفطي، علي بن يوسف ت624هـ، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم ـ د.ط [دار الكتب المصرية، القاهرة، د.ت].

7. **إيضاح الرموز في القراءات الأربع عشرة:** ابن القباقبي، محمد بن خليل ت849هـ، تح: د. أحمد شكري ـ د.ط [دار عمَّار، عمان، 2003م].

8. **باب الهجاء:** ابن الدهَّان، سعيد بن مبارك ت529هـ، تح: د. فايز فارس ـ د.ط [مؤسسة الرسالة، دار الآمال، 1986م].

9. **بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز:** الفيروزأبادي، محمد بن يعقوب ت817هـ، تح: محمد علي النجار ـ د.ط [المكتبة العامة، بيروت، د.ت].

10. **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**: السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر ت911هـ، تح: محمد أبو الفضل ـ ط.1 [البابي الحلبي، القاهرة، 1384هـ].

11. **البيان في غريب إعراب القرآن**: ابن الأنباري، عبد الرحمن بن محمد ت577هـ، تح: طه عبد الحميد ـ د.ط [الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، 1400هـ].

12. **تاج العروس**: الزبيدي، مرتضى بن محمد ت1205هـ ـ ط.1 [دار الفكر، بيروت، 1414هـ].

13. **تاريخ توثيق نص القرآن الكريم**: العك، خالد بن عبد الرحمن ت1420هـ ـ د.ط [دمشق،د.ت].

14. **تاريخ القرآن وغرآئب رسمه وحكمه**: الكردي، محمد طاهر ت1400هـ، راجعه: الضباع ـ ط.2 [البابي الحلبي، القاهرة، 1372هـ].

15. **تثقيف اللسان وتلقيح الجنان:** ابن مكي الصقلي، عمر بن خلف ت501هـ، تح: عبد العزيز مطر ـــ د.ط [دارالمعارف، القاهرة، د.ت].

16. **تفسير البحر المحيط:** أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف ت745هـ ـــ د.ط [دار الفكر، بيروت، 1298هـ].

17. **التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية:** الصاغاني، الحسن بن محمد ت650هـ، تح: عبد الحليم الطحاوي ـــ د.ط [دار الكتب المصرية، القاهرة، 1970م].

18. **تهذيب اللغة:** الأزهري، محمد بن أحمد ت370هـ، تح: عبد السلام هارون ـــ د.ط [المؤسسة المصرية، القاهرة، 1384هـ].

19. **جامع البيان في تأويل القرآن:** الطبري، محمد بن جرير ت310هـ ــ ط.3 [دار المعرفة، بيروت، 1398هـ].

20. **الجامع لما يحتاج إليه من رسم المصاحف:** ابن وثيق الأندلسي، إبراهيم بن محمد ت654هـ، تح: غانم قدوري الحمد ــ ط.1 [دار الأنبار، مطبعة العاني، بغداد، 1408هـ].

21. **جمال القراء وكمال الإقراء:** السخاوي، علي بن محمد ت643هـ، تح: علي حسين البواب ــ ط.1 [مطبعة المدني، القاهرة، 1408هـ].

22. **الجمع الصوتي الأول للقرآن أو المصحف المرتل:** لبيب السعيد ــ ط.2 [دار المعارف، القاهرة، د.ت].

23. **الجنى الداني في حروف المعاني:** المرادي، الحسن بن قاسم ت749هـ، تح: طه حسين ــ د.ط [مؤسسة الكتاب، جامعة الموصل، 1396هـ].

24. **الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام**: أبو علي الفارسي، الحسن بن عبد الغفار ت377هـ، تح: بدر الدين قهوجي وبشير جويجاني ــ د.ط [دار المأمون للتراث، بيروت، 1404هـ].

25. **دليل الحيران**: المرغني، إبراهيم بن أحمد ت1349هـ، تح: محمد قمحاوي ــ د.ط [مكتبة الأزهرية، القاهرة، د.ت].

26. **رسم المصحف بين المؤيدين والمعارضين**: الفرماوي، عبد الحي ــ ط.1 [مكتبة الأزهر، القاهرة، 1397هـ].

27. **رسم المصحف: دراسة لغوية تاريخية**: غانم قدوري الحمد ــ ط.1 [منشورات اللجنة الوطنية، العراق، 1402هـ].

28. **رصف المباني في شرح حروف المعاني**: المالقي، أحمد بن عبد النور ت702هـ، تح: أحمد محمد الخراط ــ ط.2 [دار القلم، دمشق، 1404هـ].

29. **الاستكمال في مذاهب القراء السبعة في الإمالة:** ابن غلبون، عبد المنعم بن عبيد الله ت389هـ، تح: عبد الفتاح بحيري إبراهيم ــ د.ط [مطابع الزهراء، القاهرة، د.ت].

30. **سمير الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين:** الضباع، محمد علي ت1380هـ، نقحه: محمد علي خلف الحسيني ــ ط.1 [مطبعة المشهد الحسيني، قم، د.ت].

31. **شرح تلخيص الفوائد وتقريب المتباعد على عقيلة أتراب القصائد:** ابن القاصح، علي بن عثمان ت801هـ، راجعه وعلق عليه: عبد الفتاح القاضي ــ ط.1 [مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، 1368هـ].

32. **شرح الرحيق المختوم على اللؤلؤ المنظوم:** حسن بن خلف الحسيني ــ د.ط [مطبعة المعاهد، القاهرة، د.ت].

33. **شرح شافية ابن الحاجب**: الاستراباذي، محمد بن الحسن ت686هـ، تح: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محي الدين ـ د.ط [دار الكتب العلمية، بيروت، 1402هـ].

34. **شرح "كلا" و"بلى" و"نعم" والوقف على كل واحدة منهن**: مكي ابن حموش بن أبي طالب القيسي ت437هـ، تح: حسن فرحات ـ ط.1 [دار المأمون، دمشق، 1398هـ].

35. **شرح المفصل**: ابن يعيش، يعيش بن علي ت643هـ ـ د.ط [عالم الكتب، بيروت، د.ت].

36. **الصاحبي في فقه اللغة وسَنن العرب في كلامها**: ابن فارس، أحمد بن فارس ت395هـ، تح: السيد أحمد صقر ـ ط.1 [مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، 1977م].

37. **الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربيـــة:** الجوهري، إسماعيل بـــن حماد ت398هـــ، تح: أحمد عبد الغفور عطار ـــ د.ط [دار العلم للمَلايين، بيروت، د.ت].

38. **عنوان الدليل من مرسوم خط التنزيـــل:** ابن البنا، أحمد بن محمد ت721هـــ، تح: هند شلبي ـــ ط.1 [دار الغـــرب الإسلامي، بيروت، 1990م].

39. **غاية الاختصار في قراءات العشرة أئمة الأمصار:** العطار، الحسن بن أحمد ت569هـــ، تح: أشرف طلعت ـــ د.ط [سلسلة أصول النشر، جماعة التحفـــيظ، جـــدة، د.ت].

40. **غاية النهاية في طبقات القراء:** ابن الجزري، محمد بـــن محمـــد ت833هـــ ـــ د.ط [دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت].

41. **قراءة أبي السمَّال العدوي:** جمع: د. حمـــدي خليـــل ـــ د.ط [القاهرة، 2000م].

42. **كتاب إيقاظ الأعلام لوجوب اتباع رسم المصحف الإمام عثمان بن عفان:** الجكني الشنقيطي، محمد حبيب الله بن عبد الله ت1363هـ ـ ط.2 [مكتبة المعرفة، حمص، 1392هـ].

43. **كتاب البديع في معرفة ما رسم في مصحف عثمان:** ابن معاذ الجهني الأندلسي، محمد بن يوسف ت442هـ، تح: د. غانم قدوري الحمد ـ د.ط [دار عمَّار، الأردن، 2000م].

44. **كتاب البديع في معرفة ما رسم في مصحف عثمان:** ابن معاذ الجهني الأندلسي، محمد بن يوسف ت442 هـ، تح: د. غانم قدوري الحمد ـ [مجلة المورد، المجلد الخامس عشر، العدد الرابع، 1407هـ-1986م].

45. **كتاب الخط:** الزجَّاجي، عبد الرحمن بن إسحاق ت339هـ، تح: د. غانم قدوري الحمد ـ د.ط [دار عمار، الأردن، 2000م].

46. **كتاب سيبويه:** سيبويه، عمرو بن عثمان ت180هـ، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون ـ ط.1 [الخانجي، القاهرة، د.ت].

47. **كتاب العين:** الفراهيدي، الخليل بن أحمد ت175هـ، تح: عبد الله درويش ـ د.ط [مطبعة العاني، بغداد، 1386هـ].

48. **كتاب الكتّاب:** ابن درستويه، عبد الله بن جعفر ت347هـ، تح: إبراهيم السامرائي وعبد الحسين الفتلي ـ ط.1 [مؤسسة دار الكتب الثقافية، الكويت، 1397هـ].

49. **كتاب الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها:** مكي بن حموش بن أبي طالب القيسي ت437هـ، تح: محي الدين رمضان ـ ط.3 [مؤسسة الرسالة، بيروت، 1404هـ].

50. **كتاب مختصر في ذكر الألفات**: الأنباري، محمد بن القاسم ت328هـ، تح: حسن فرهود ـ د.ط [دار التراث، القاهرة، 1980م].

51. **كتاب المصاحف**: ابن أبي داود، عبد الله بن سليمان ت316هـ ـ ط.1 [دار الكتب العلمية، بيروت، 1405هـ].

52. **كتاب النقط**: الداني، عثمان بن سعيد ت444هـ، تح: محمد أحمد دهمان ـ ط.2 [دار الفكر، دمشق، 1304هـ]. مع "المقنع".

53. **كتاب هجاء مصاحف الأمصار**: المهدوي، أحمد بن عمار ت بعد430هـ، تح: محي الدين عبد الرحمن رمضان ـ [مجلة معهد المخطوطات العربية، المجلد 19ج1، 1393هـ].

54. **لسان العرب**: ابن منظور، محمد بن مكرم ت711هـ ـ ط.1 [دار صادر، بيروت، 1990م].

55. **لطائف الإشارات لفنون القراءات**: القسطلاني، أحمد بن محمد ت239هـ، تح: الشيخ عامر عثمان و د. عبد الصبور شاهين ــ د.ط [القاهرة، 1982م].

56. **لطائف البيان في رسم القرآن شرح مورد الظمآن**: أبو زيتحار، أحمد بن محمد ــ ط.2 [مطبعة محمد علي صبيح، القاهرة، 1379هـ].

57. **المبسوط في القراءات العشر**: ابن مهران، أحمد بن الحسين ت381هـ، تح: سبيع حاكمي ــ د.ط [دار القبلة، جدة، د.ت].

58. **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**: ابن جني، عثمان بن جني ت392هـ، تح: علي النجدي وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح شلبي ــ د.ط [طبعة المجلس الأعلى، القاهرة، 1386هـ].

59. **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**: ابن عطية، عبد الحق بن غالب ت546هـ، تح: السيد عبد العال إبراهيم وآخرون ـ د.ط [قطر، 1977م-1991م].

60. **المحكم فيما شذَّت إمالته من حروف المعجم في القرآن العظيم**: د.محمد بن سيدي الأمين ـ ط.1 [الجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، 1422هـ].

61. **المحكم في نقط المصاحف**: الداني، عثمان بن سعيد ت444هـ، تح: عزة حسن ـ ط.2 [دار الفكر، دمشق، 1407هـ].

62. **مختصر التبيين لهجاء التنزيل**: سليمان بن نجاح ت496هـ، تح: د.أحمد شرشال ـ د.ط [مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، د.ت].

63. **مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع**: ابن خالويه، الحسين بن أحمد ت370هـ، نشره: المستشرق برجشتراسر ـ د.ط [المطبعة الجمالية، القاهرة، 1934م].

64. المطالع النصرية للمطابع المصرية في الأصالة الخطية: الهـــوريني، نصر بن نصر ت1291هـــــ ـــ د.ط [بـــولاق، القاهرة، 1302هـــ].

65. معاني القرآن: الفراء، يحي بن زياد ت207هـــ، تح: محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي ـــ ط.3 [عالم الكتب، بيروت، 1401هـــ].

66. معاني القرآن وإعرابه: الزجاج، إبراهيم بن السري ت311هـــ، تح: عبد الجليل عبده شلبي ـــ ط.1 [عالم الكتب، بيروت 1408هـــ].

67. معاني القرآن الكريم: النحاس، أحمد بن محمد ت338هـــ، تح: محمد علي الصابوني ـــ ط.1 [مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة، 1408هـــ].

68. معجم الشعراء: المرزباني، محمد بن عمران ت383هـــ ـــ د.ط [دار إحياء التراث، بيروت، 1399هـــ].

69. **المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم**: الجواليقي، موهوب بن أحمد ت540هـ، تح: ف عبد الرحيم ــ د.ط [دار القلم، دمشق، 1990م].

70. **معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار**: الذهبي، محمد بن أحمد ت748هـ، تح: بشار عواد وشعيب الأرناؤوط وصالح مهدي ــ ط.1 [مؤسسة الرسالة، بيروت، 1404هـ].

71. **المقتضب**: المبرد، محمد بن يزيد ت285هـ، تح: محمد عبد الخالق عظيمة ــ ط.1 [وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1415هـ].

72. **المقنع في معرفة مرسوم مصاحف الأمصار**: الداني، عثمان بن سعيد ت444هـ، تح: محمد أحمد دهمان ــ ط.2 [دار الفكر، دمشق، 1304هـ].

73. **المنصف شرح كتاب التصريف**: ابن جني، عثمان بن جني ت392هـ، تح: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ـ ط.1 [البابي الحلبي، القاهرة، 1373هـ].

74. **موجز كتاب التقريب في رسم المصحف العثماني**: الخوارزمي، يوسف بن محمد، تح: عبد الرحمن ال[illegible]وجي ـ د.ط [دار المعرفة، دمشق، 1989م].

75. **الموضح لمذاهب القراء واختلافهم في الفتح والإمالة**: الداني، عثمان بن سعيد ت444هـ، تح: فرغلي سيد عرباوي ـ ط.1 [دار الكتب العلمية، بيروت، 2010م].

76. **نثر المرجان في رسم نظم القرآن**: الأركاتي، محمد غوث بن محمد ـ د.ط [مطبعة بريس، حيدر آباد دكن، د.ت].

77. **النشر في القراءات العشر**: ابن الجزري، محمد بن محمد ت833هـ، صححه: علي محمد الضباع ـ د.ط [دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت].

78. **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**: السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر ت911هـ، تح: عبد السلام هارون وعبد العال سالم مكرم ـ د.ط [دار البحوث العلمية، الكويت، د.ت].

فهرست الموضوعات

العِلَلُ البيِّنة

في وَجْهِ حَذْفِ الألَفِ الليِّنة

